الخليج

أخبار الدار, أخبار من الإمارات

1 يونيو 2023 00:50 صباحا

وزير العدل يبحث التعاون القضائي مع الاتحاد السويسري

استقبل عبد الله بن سلطان بن عواد النعيمي وزير العدل، بمكتبه في أبوظبي، ستيفان بلاتلر النائب العام للاتحاد السويسري، وماسيمو بادجي سفير سويسرا لدى الدولة والوفد المرافق.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل دعم علاقات التعاون القضائي المشترك بين البلدين الصديقين، لاسيما في الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأكد الجانبان على التواصل المباشر بين السلطات المركزية لتبسيط الإجراءات، ومتابعة طلبات المساعدات القضائية وتسليم المجرمين، وعلى أهمية إبرام الاتفاقيات القضائية وتبادل الخبرات.

حضر اللقاء القاضي عبد الرحمن مراد البلوشي القائم بأعمال الوكيل المساعد لقطاع الشؤون القانونية في وزارة العدل.

من جهة أخرى، أطلقت وزارة العدل منصة «وساطة» الإلكترونية، كوسيلة إلكترونية بديلة للتقاضي، تختص بتسوية

المنازعات المدنية والتجارية، من خلال وسطاء مقيدين متخصصين لإتمام الإجراءات بإحدى اللغتين (العربية ـ الإنجليزية)، والتي تهدف إلى سرعة الفصل في المنازعات، وتعزيز جودة حياة المجتمع وتخفيف العبء القضائي والإداري والمالي للدعاوى في المحاكم، من خلال إتاحة الفرصة للأطراف، للمشاركة بشكل فاعل في سبيل الوصول إلى إبرام اتفاق تسوية مصادق عليه من القاضي المختص، والتي تسهم في زيادة ثقة المجتمع في الوسائل البديلة للتقاضي، ومشاركة القطاع الخاص لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وسرعة الفصل في الدعاوى.

ويأتي ذلك في إطار تحقيق الأولويات الوطنية لدولة الإمارات في بناء حكومة استشرافية محورها تحقيق النتائج، وصولاً إلى أفضل التصنيفات في مؤشرات سيادة القانون ومؤشر إنفاذ العقود، وحفظ حقوق وكرامة الإنسان ضمن رؤية «نحن الإمارات 2031» في مجتمع منفتح على العالم اقتصادياً واجتماعياً شعاره التسامح والتعايش، وتحقيق رؤيتها المتمثلة بمنظومة قضائية مرنة ترسخ العدالة لمجتمع آمن واقتصاد تنافسي واستجابة للمتغيرات والاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية.

ونظرت المحاكم الاتحادية 10412 منازعة مدنية وتجارية في عام 2022، وبلغت نسبة الصلح في الأنظمة البديلة للتقاضي فيها 61.3%. وتخدم المنصة المتعاملين من أطراف الدعاوى المتمثلين بالمستثمرين والتجار والشركاء والمؤسسات والمختصين القانونيين وأصحاب الخبرة.

وتحتوي المنصة على إجراءات قيد وتجديد وشطب الوسطاء، وإجراءات الوساطة غير القضائية والوساطة القضائية، ومهام وطلبات وجلسات الوسطاء، وسداد نفقات الوساطة وأتعاب الوسيط، وإعداد التقرير النهائي للوساطة. كما تضم المنصة إجراءات الوساطة غير القضائية منها: تقديم الطلب عبر موقع الوزارة، وفحص الطلب من قبل القاضي المشرف، وتحديد النفقات المبدئية للوساطة، ودفع النفقات من المتعامل، وإحالة الطلب للوسيط لمباشرة المهمة، وعقد الجلسات من قبل الوسيط، ثم إعداد التقرير وإحالته للمركز، ومراجعة التقرير من قبل القاضي المختص واعتماد الاتفاقية، وتحديد الأتعاب النهائية للوسيط.

وتعمل وزارة العدل على تسهيل عملية الوصول إلى خدمات الوساطة وتيسير الإجراءات المتعلقة بها للمستفيدين؛ حيث تم تطوير منصة الوساطة التابعة للوزارة على موقعها الإلكتروني www.moj.gov.ae، ليبدأ المستفيد بتسجيل طلب الوساطة عبر الدخول إلى الصفحة الرئيسية للوزارة من خلال البوابة الإلكترونية الموحدة أو باستخدام الهوية الرقمية، وبعد الدخول، يقوم المستفيد باختيار خدمات قيد وتداول الدعاوى القضائية، وتحديد الإمارة التي توجد فيها المنازعة، ومن ثم اختيار موقع المحكمة الرئيسية، ومن ثم يتم اختيار الموقع الفرعي للمحكمة، وهو خيار مركز الوساطة والتوفيق في المحكمة المدنية، وتحديد نوع القضية الرئيسي على سبيل المثال باختيار الوساطة غير القضائية. وبمجرد استكمال جميع البيانات المطلوبة وموافقة الطرف الآخر على الوساطة، يقوم موظفو قسم الأنظمة البديلة للتقاضي باستكمال الإجراءات الأخرى والتواصل مع الأطراف المعنية.

ويوفر استخدام المنصة الإلكترونية للوساطة، فرصة للمستفيدين للحصول على حلول سريعة وفعالة للمنازعات القانونية بالاعتماد على الوسطاء المؤهلين.

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©